

Distr.: General
8 November 2010
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة العاشرة

جنيف، ٢٤ كانون الثاني/يناير - ٤ شباط/فبراير ٢٠١١

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ١٥ (أ) من مرفق قرار مجلس
حقوق الإنسان ١/٥

رواندا*

* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت، وليس في محتوياتها ما يعني التعبير عن أي رأي من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	١ المنهجية وعملية التشاور العامة.
٣	١٢-٢ معلومات أساسية عن البلد وإطاره المؤسسي
٦	٦٤-١٣ تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على أرض الواقع.....
٦	١٤-١٣ ألف - مكافحة الإبادة الجماعية وإعمال الحق في الحياة والأمن.....
٧	٢٠-١٥ باء - الحق في الصحة والرفاه والبيئة الآمنة.....
٩	٢١ جيم - مكافحة التمييز.....
١٠	٢٥-٢٢ دال - حرية التعبير والحق في الحصول على المعلومات.....
١١	٢٧-٢٦ هاء - حرية تكوين الجمعيات وحرية الدين.....
١٢	٣٠-٢٨ واو - الحق في التعليم.....
١٣	٣٥-٣١ زاي - الحق في العمل.....
١٤	٤٠-٣٦ حاء - الحق في الحماية الاجتماعية.....
١٦	٤٢-٤١ طاء - الحق في الحياة الأسرية وفي الملكية.....
١٧	٤٤-٤٣ ياء - الحق في الثقافة.....
١٧	٤٨-٤٥ كاف - الحق في العدالة.....
١٩	٥٠-٤٩ لام - حقوق المحتجزين.....
١٩	٥٥-٥١ ميم - حقوق المرأة وحقوق الطفل.....
٢١	٥٨-٥٦ نون - حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.....
٢٢	٦٠-٥٩ سين - حقوق طالبي اللجوء واللاجئين والعائدين.....
٢٣	٦٤-٦١ عين - التعاون مع آليات حقوق الإنسان وسائر الشركاء.....
٢٤	٦٦-٦٥ رابعاً - أفضل الممارسات والتحديات والمعوقات.....
٢٤	٦٥ ألف - أفضل الممارسات.....
٢٥	٦٦ باء - التحديات والمعوقات.....
٢٦	٦٧ خامساً - الأولويات الوطنية الرئيسية التي حددتها الجهات المعنية، والمبادرات والالتزامات التي ينبغي أن تتعهد بها الدولة المعنية.....
٢٦	٦٨ سادساً - التطلعات في مجال بناء القدرات والمساعدة التقنية التي تقدمها و/أو توصي بها الجهات المعنية.....
٢٧	٧٠-٦٩ سابعاً - خاتمة.....

أولاً - المنهجية وعملية التشاور العامة

١- يستند هذا التقرير إلى قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥ والمبادئ التوجيهية لإعداد المعلومات في إطار الاستعراض الدوري الشامل. وقد نسق إعداد تقرير الاستعراض الدوري الشامل لرواندا فرقة العمل المشتركة بين المؤسسات والمعنية بتقديم التقارير بموجب المعاهدات، وتتألف من وزارة الشؤون الخارجية والتعاون (الرئاسة)؛ ووزارة العدل؛ والوزارة المعنية بالشؤون الجنسانية وتعزيز الأسرة؛ ووزارة الصحة؛ ووزارة التعليم؛ ووزارة الخدمات العامة والعمل؛ ووزارة الأمن الداخلي؛ ووزارة شؤون المجتمعات المحلية؛ واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وبعد أن انطلقت رسمياً عملية إعداد الاستعراض الدوري الشامل، التي أعقبها تدريب فرقة العمل بشأن الاستعراض الدوري الشامل، أعدت تلك الفرقة استبياناً أرسل إلى مؤسسات مختلفة لجمع المعلومات عن الإنجازات التي تحققت في مجال حقوق الإنسان. ونوقش المشروع، الذي صيغ بناء على ما جُمع من معلومات، في اجتماعات مختلفة مع مؤسسات حكومية ومع البرلمان وجهاز القضاء ومنظومة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني، ومع الجمهور أيضاً من خلال الإذاعة الوطنية والتلفزيون الوطني. وضمت حلقتنا عمل واستعان للتحقق جميع أصحاب المصلحة المعنيين بقضايا حقوق الإنسان. وأسهمت حلقتنا العمل إسهاماً كبيراً في تحسين تقرير الاستعراض الدوري الشامل لرواندا قبل أن يقدم إلى مجلس الوزراء للموافقة عليه. ثم صدرت صيغته النهائية على الموقع الشبكي لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون بالإنكليزية والفرنسية والكينيارواندية.

ثانياً - معلومات أساسية عن البلد وإطاره المؤسسي

٢- تبلغ مساحة رواندا ٣٣٨ ٢٦ كلم^٢، ويقدر عدد سكانها بنحو ١١ مليون نسمة، يشكل الإناث منهم ٥١,٧ في المائة، والذكور ٤٨,٣ في المائة. وتبلغ الكثافة السكانية ٣٩٥ نسمة في كل كلم^٢، بينما تبلغ الكثافة السكانية في المساحة الصالحة للزراعة ٥٥٦ نسمة في كل كلم^٢. وارتفع الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد من ٢٠٦ دولارات في عام ٢٠٠٢ إلى ٥٤١ دولاراً في عام ٢٠١٠. ويقوم الاقتصاد أساساً على الزراعة التي توظف ٨٥ في المائة من أسر البلد غير أن مساهمتها لا تتعدى ٣٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويتزايد عدد السكان بنحو ٢,٨ في المائة سنوياً، أما الناتج المحلي الإجمالي فقد ارتفع بنسبة ١١,٢ في المائة في عام ٢٠٠٨. وتطمح رواندا إلى أن تصبح بلداً متوسط الدخل بحلول عام ٢٠٢٠. ومن المهم الإشارة إلى أن الإبادة الجماعية التي شهدتها رواندا في عام ١٩٩٤ قد أثرت سلباً على النسيج الاجتماعي، وكذلك على المرافق الاجتماعية الأخرى مثل البنية التحتية. ومن هذا المنطلق، شرعت حكومة رواندا في برنامج لإعادة بناء نفسها بتعزيز مبادئ سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وتحقيق الوحدة الوطنية والمصالحة.

٣- ودولة رواندا هي جمهورية ديمقراطية علمانية ذات سيادة وتوجه اجتماعي، تعترف بنظام الحكم متعدد الأحزاب. والسلطات الثلاث في الحكومة (التشريعية والتنفيذية والقضائية) منفصل ومستقل بعضها عن بعض، بيد أنها متكاملة. ويؤكد الدستور الرواندي من جديد في ديباجته الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك في الصكوك الدولية الأساسية لحقوق الإنسان. وينص الفصل الثاني من الدستور، من المادة ١٠ إلى المادة ٥٢، على حقوق الإنسان الأساسية (كما ترد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان) وعلى واجبات المواطنين. وقد صدقت رواندا بالفعل على جميع صكوك حقوق الإنسان الرئيسية الثمانية ومعظم بروتوكولاتها الإضافية. كما صدقت على العديد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان أو هي في طور التصديق عليها. وتُدمج جميع المعاهدات والاتفاقيات، فور التصديق عليها، في النظام القانوني المحلي. وبموجب أحكام الدستور، تكون للمعاهدات المصدق عليها الأسبقية على القوانين المحلية. وقد سحبت رواندا جميع تحفظاتها على المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. ورواندا ملتزمة بتقديم تقارير دورية عن تنفيذ المعاهدات الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان: فقد أعدت جميع التقارير التي فات موعدها وقدمت لهيئات المعاهدات في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠.

٤- ووضعت رواندا برامج تستهدف تحقيق تحول اجتماعي - اقتصادي. وتشمل هذه البرامج رؤية عام ٢٠٢٠ واستراتيجية التنمية الاقتصادية والحد من الفقر. ووضعت استراتيجية رؤية عام ٢٠٢٠ لدفع عجلة المجتمع نحو تحقيق ما تصبو إليه البلاد بحلول عام ٢٠٢٠، بينما توفر استراتيجية التنمية الاقتصادية والحد من الفقر إطاراً لتطلعات البلد الإنمائية على المدى الطويل على النحو المحدد في رؤية رواندا لعام ٢٠٢٠ والأهداف الإنمائية للألفية. كما صاغ البلد عدة سياسات وبرامج موجهة نحو تعزيز وحماية حقوق الإنسان المكرسة في مختلف ورقات السياسات القطاعية. وبصرف النظر عن السياسة العامة لحقوق الإنسان، التي لا تزال واحدة من الأولويات الرئيسية، اعتمدت جميع السياسات الرئيسية الأخرى تقريباً في مختلف القطاعات ذات الصلة بحقوق الإنسان (التعليم والصحة والحماية الاجتماعية وحقوق المرأة وحقوق الطفل وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة...).

٥- وتؤدي جميع السلطات الثلاث في الحكومة دوراً رئيسياً في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها:

٦- **فالبرلمان** يضم لجاناً معنية بحقوق الإنسان (سواء في مجلس النواب أو مجلس الشيوخ) تُجري تحقيقات وبحوثاً تتعلق باحترام حقوق الإنسان. وقد مكن ذلك البرلمانين من التحقيق في احترام حقوق الإنسان في المجتمعات المحلية من خلال زيارات عمل. وكثيراً ما يسائل البرلمان سلطات حكومية مختلفة بشأن القضايا المتصلة بحقوق الإنسان. وأنشأ البرلمان الرواندي آليات لزيادة المشاركة في تعزيز حقوق الإنسان، تشمل منتدى البرلمانيات ومنتدى أماني الذي يشارك بنشاط في تعزيز السلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى.

٧- أما اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان فهي مؤسسة مستقلة ودائمة. وهي تعمل وفقاً لمبادئ باريس ومُنحت الدرجة "ألف". وتضم اللجنة سبعة مفوضين تشكل النساء منهم ٣٠ في المائة على الأقل. ويعيّن المفوضون من فئات مختلفة من المجتمع الرواندي، بما فيها المجتمع المدني. ويتمتع هؤلاء بالحصانة لدى أداء مهامهم. واللجنة مكلفة بمهمة محددة تتمثل في تنقيف الجمهور وتوعيته بحقوق الإنسان وتقديم التوجيه بناء على الطلب أو بمبادرة منها بشأن القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان، وتُشرك الهيئات الحكومية في التصديق على الاتفاقيات الدولية المتصلة بحقوق الإنسان، وتتخذ خطوات لإدراج هذه الاتفاقيات في التشريع الوطني. وتحقق اللجنة أيضاً في انتهاكات حقوق الإنسان التي تُرتكب داخل أراضي جمهورية رواندا على يد الهيئات الحكومية والموظفين العموميين الذين يسيئون استغلال سلطاتهم وعلى يد المنظمات والأفراد. واللجنة مخولة لرفع دعاوى لدى المحاكم المدنية والتجارية والإدارية ومحاكم العمل في حال انتهاك حقوق الإنسان. وتقدم اللجنة كل سنة تقريراً عن أنشطتها إلى البرلمان وتعطي نسخاً منه لرئيس الجمهورية ومجلس الوزراء والمحكمة العليا. ويمثل هذا التقرير أداة هامة للبرلمان لرصد حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في رواندا.

٨- ومكتب أمين المظالم مؤسسة عامة مستقلة أنشئت بموجب الدستور. وهو مسؤول عن العمل كصلة وصل بين المواطنين والمؤسسات العامة والخاصة؛ ومنع ومحاربة الظلم والفساد وسائر الجرائم ذات الصلة في الإدارة العامة والخاصة؛ وتلقي الشكاوى من الأفراد والجمعيات المستقلة ضد أفعال الموظفين العموميين والمؤسسات الخاصة والنظر فيها، في السياق المذكور سابقاً، وتعبئة هؤلاء الموظفين وهذه المؤسسات لإيجاد حلول لتلك الشكاوى؛ فضلاً عن تلقي تصريحات كبار الموظفين الحكوميين وسائر الموظفين الحكوميين بأصولهم، بهدف منع اختلاس الأموال العامة.

٩- وتتمارس المحكمة العليا والمحاكم الأخرى التي نص الدستور على إنشائها السلطة القضائية. وتضطلع المحاكم بدور في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها من خلال إصدار أحكام عادلة وفي الوقت المناسب. وما انفكت الأحكام الصادرة عن المحكمة العليا تحيل إلى المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي صدقت عليها رواندا. وتجمع المحكمة العليا القضايا بانتظام وتحيلها إلى المحاكم لتستخدمها كمرجع.

١٠- كما تؤدي هيئة الادعاء العام دوراً رئيسياً في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، لا سيما من خلال برامجها المتعلقة بتعقب الفارين من مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية، وحماية الشهود والضحايا، ومكافحة العنف الجنساني، ومكافحة الفساد والمخدرات. والسلطة القضائية مستقلة عن السلطات الأخرى وعن أي تأثير غير مشروع تمارسه السلطتان التشريعية والتنفيذية في الحكومة.

١١- وثمة مؤسسات أخرى لا تقل أهمية في حماية حقوق الإنسان تشمل ما يلي: الشرطة الوطنية الرواندية، واللجنة الانتخابية الوطنية، واللجنة الوطنية لمكافحة الإبادة

الجماعية، واللجنة الوطنية للوحدة والمصالحة، ومجلس العمل الوطني، ولجنة الخدمة العامة، ومكتب رصد الشؤون الجنسانية، والمجلس الوطني للمرأة، ومرصد حقوق الطفل، ومكتب المراجع العام لحسابات مالية الدولة، والمجلس الوطني للشباب، ودائرة السجون الوطنية، والمجلس الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة، وهلم جرا.

١٢- وتتحدى الحكومة الرواندية بفعالية كبيرة وبالمسؤولية في تقديم خدمات جيدة لشعب رواندا. فمن خلال عملية اللامركزية، نُقلت السلطة والمسؤولية وإجراءات توفير الخدمات من الحكومة المركزية إلى الجماعات المحلية وشُعَبها الإدارية. وتحظى رواندا باعتراف دولي على أنها بلد آمن جداً، يتميز بالتزامه الراسخ بتحقيق النمو الاقتصادي، بل والتزامه أيضاً بالإدارة الرشيدة وعدم التسامح مطلقاً مع الفساد. وقد تلقى رئيس الجمهورية، وحكومة رواندا بوجه عام، العديد من الجوائز الدولية لما تحقّق من إنجازات كبيرة شتى في مجال تنمية البلد وسكانه، بما في ذلك الجائزة الأفريقية للمساواة بين الجنسين (السنغال في عام ٢٠٠٧)، وجائزة اليونسيف العالمية بشأن الأطفال في عام ٢٠٠٩.

ثالثاً - تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على أرض الواقع

ألف - مكافحة الإبادة الجماعية وإعمال الحق في الحياة والأمن

١٣- صدقت رواندا على اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. كما أدت رواندا دوراً رئيسياً في اعتماد ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، وبخاصة بروتوكوله المتعلق بمنع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجميع أشكال التمييز والمعاقبة عليها. وسنت رواندا عدة قوانين تتصل بمكافحة الإبادة الجماعية مثل قانون المعاقبة على جريمة إيديولوجية الإبادة الجماعية وقانون تنظيم المحاكم واختصاصاتها وأدائها الذي يتضمن أحكاماً تنص على ملاحقة ومحكمة مرتكبي جريمة الإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم ضد الإنسانية. وبغية ضمان رصد تنفيذ هذه الصكوك القانونية، أنشئت لجنة وطنية لمكافحة الإبادة الجماعية. وقد اعتمدت هذه اللجنة عدداً من الآليات الوقائية لمكافحة انتشار إيديولوجية الإبادة الجماعية، تتمثل في تعزيز التوعية العامة ومكافحة عملية تحريف حقائق الإبادة الجماعية وإنكارها والتهوين من أمرها، وغير ذلك من الإجراءات. وتشمل الأنشطة الرئيسية الأخرى التي تضطلع بها اللجنة توعية السجناء الذين ارتكبوا جرائم الإبادة الجماعية لدفعهم إلى تقديم معلومات عن أماكن وجود الضحايا؛ والتواصل مع الناجين من الإبادة الجماعية، وغير ذلك. وتقود اللجنة إنشاء مركز وطني للبحث والتوثيق ونشر المعلومات بشأن الإبادة الجماعية، من المقرر بناؤه في الموقع التذكاري نيانزا - كيكوكيرو في كيغالي. وتعمل اللجنة في إطار تعاون وثيق مع مختلف جمعيات الناجين من الإبادة الجماعية، ومنها جمعية إيبوكا (Ibuka) (الجمعية الشاملة للناجين من

الإبادة الجماعية)؛ وجمعية أرامل الإبادة الجماعية (AVEGA)؛ وجمعية الطلبة الناجين من الإبادة الجماعية (AERG)؛ وجمعية الأطفال الأيتام معيلي الأسر (AOCM). وينظّم كل سنة من ٧ إلى ١٣ نيسان/أبريل أسبوع لإحياء ذكرى الإبادة الجماعية.

١٤- ويضمن الدستور الحق في الحياة والسلامة العقلية والبدنية. وصدقت رواندا على الصكوك الدولية الرئيسية فيما يتعلق بالحفاظ على الحياة والكرامة الإنسانية وهي: البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام؛ واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاها الإضافيان؛ واتفاقيات الأمم المتحدة المتصلة بمكافحة الإرهاب، وغير ذلك. ويعاقب القانون الجنائي على الجرائم التي تنتهك الحق في حياة الشخص وسلامته البدنية والعقلية وهي: القتل والإبادة والاختفاء القسري للأشخاص والتعذيب والتسميم والاعتداء والضرب وسائر الأفعال اللاإنسانية المماثلة. ويعاقب القانون أيضاً على التهديد بالقتل. وبصرف النظر عن القانون الجنائي، اعتمدت قوانين لمنع ومكافحة الإرهاب وغسل الأموال والاتجار بالبشر، وبخاصة النساء والأطفال. وأُتخذت تدابير مختلفة للحفاظ على الأمن، تشمل خفارة المجتمعات المحلية، والأرقام الهاتفية المجانية التي يستخدمها السكان في حالة الطوارئ لطلب تدخل الشرطة، والدوريات الليلية، عند الاقتضاء. ورواندا عضو نشط في الآليات الإقليمية للحفاظ على السلام والأمن، بما فيها اللواء الاحتياطي لشرق أفريقيا؛ ومنظمة التعاون بين رؤساء الشرطة في شرق أفريقيا؛ والمركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة. وبفضل جميع الآليات القائمة للحفاظ على الأمن، انخفض عدد جرائم القتل من ٢٣٤ جريمة في عام ٢٠٠٥ إلى ١٤٤ في عام ٢٠٠٨.

باء - الحق في الصحة والرفاه والبيئة الآمنة

١٥- وضعت رواندا سياسات قطاعية شتى تمكن المواطنين من الوصول إلى المرافق الصحية، لا سيما سياسات قطاع الصحة (٢٠٠٥)، والسياسات المنظمة لمعايير الخدمات الصحية في رواندا (٢٠٠٩)، والسياسة الوطنية المتعلقة بالصحة المجتمعية (٢٠٠٨)، والسياسة الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (٢٠٠٥)، والسياسة الوطنية المتعلقة باستخدام الرفالات (٢٠٠٥)، والسياسة الوطنية للتغذية (٢٠٠٥)، وسياسة التأمين الصحي المجتمعي (٢٠٠٤)، والسياسة الوطنية للصحة الإنجابية (٢٠٠٣)، وسياسة الصحة البيئية المحددة لشروط النظافة في المدارس (٢٠٠٨)، والسياسة المتعلقة بالمياه والصرف الصحي (٢٠٠٤). ومن الواضح أن هذه السياسات المختلفة قد أسهمت إسهاماً كبيراً في ارتفاع متوسط العمر المتوقع من ٤٩ سنة في عام ٢٠٠٢ إلى ٥٢,٧ سنة في عام ٢٠٠٧.

١٦- وانطلقت عدة برامج ومبادرات تستهدف فئات مختلفة من السكان (الأمهات الحوامل، والمواليد الجدد والأطفال غير المولودين، والأزواج الراغبين في الزواج، وفئات عديدة أخرى). وتشمل تلك البرامج والمبادرات فيما تشمله المشورة والاختبار الطوعيين والوقاية من انتقال العدوى من الأم إلى الطفل. وفي الفترة الممتدة بين عام ٢٠٠٣ ونهاية عام ٢٠٠٩، استفاد ٢٨٦ ٠٠٠ ٤ شخص من جميع هذه البرامج والمبادرات. كما رُوج لاختبار الكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية في إطار خدمات المشورة والاختبار الطوعيين. وانخفض معدل انتشار الفيروس بين الأشخاص الخاضعين للاختبار من ١٠,٨ في المائة في عام ٢٠٠٣ إلى ٢,٤ في المائة في عام ٢٠١٠. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٩، بلغ عدد الحوامل اللاتي يترددن على خدمات الوقاية من انتقال العدوى من الأم إلى الطفل ٧١ في المائة، بينما سجل معدل انتشار الفيروس في صفوفهن نسبة ٢,٧ في المائة. وأجري اختبار للكشف عن الفيروس لما مجموعه ٨٧٦ ٥٥٤ ١ حاملاً، أُخضع ٧٧,٨ في المائة من المصابات منهن بالفيروس، بمن في ذلك ٧٤,٦ في المائة من الأطفال المولودين لأمهات مصابات بالفيروس، للعلاج المضاد للفيروسات العكوسة.

١٧- ويضم البرنامج الوطني لمكافحة الملاريا عدة استراتيجيات تشمل توزيع الناموسيات المعالجة بالمبيدات الحشرية على الأطفال دون سن الخامسة والحوامل، فضلاً عن رش الأماكن المغلقة بالمبيدات ممتدة المفعول الذي يجري في المنازل. وقد ساهمت هذه الإجراءات في خفض كبير في معدل انتشار الملاريا بلغت نسبته ٦٠ في المائة. وارتفع عدد الأطفال دون سن الخامسة الذين ينامون تحت الناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات من ١٣ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ٥٨ في المائة في عام ٢٠٠٨، في حين ارتفع عدد الحوامل اللاتي ينمن تحت تلك الناموسيات من ١٧ في المائة إلى ٦٢,٣ في المائة في الفترة ذاتها. ووُزِع ما مجموعه ٧٥٦ ٠٥٣ ٤ ناموسية معالجة بمبيدات الحشرات بحلول نهاية عام ٢٠٠٩. وانخفض معدل الإصابة بالأمراض الناجمة عن الملاريا من ٦٤,٧ في المائة في عام ٢٠٠٣ إلى ١٤,٨ في المائة في عام ٢٠٠٩.

١٨- وثمة برامج شتى للنهوض بصحة الأم والطفل، تشمل تنظيم الأسرة، والرعاية السابقة للولادة، والرعاية الصحية المجتمعية، والمرافق الصحية الخاصة بالتوليد، ورعاية التوليد والمواليد الجدد في الحالات الطارئة، وبناء أقسام الولادة وتجهيزها، وبناء قدرات القابلات، وزيادة عدد وكفاءة العاملين في مجال الصحة، وتوفير التأمين الصحي المجتمعي. وبفضل برنامج تنظيم الأسرة الفعال، ارتفع معدل استخدام وسائل منع الحمل من ١٠ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ٤٥ في المائة في عام ٢٠٠٩. وارتفعت حالات الولادة في المرافق الصحية من ٢٨ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ٦٦,٢ في المائة في عام ٢٠٠٩. ويبلغ معدل الاستفادة من الرعاية السابقة للولادة نسبة ٩٦ في المائة (فحص واحد على الأقل قبل الولادة). وأدت هذه البرامج جميعها إلى خفض كبير في معدل وفيات الرضع من ٨٦ في المائة لكل ١ ٠٠٠ من المواليد الأحياء (سنة واحدة) في عام ٢٠٠٥ إلى ٦٢ في المائة لكل ١ ٠٠٠ طفل مولود في عام ٢٠٠٨، ومن ١٥٢ في المائة إلى ١٠٣ في المائة لكل ١ ٠٠٠ طفل دون سن الخامسة.

١٩- وتضطلع وزارة الصحة بالمسؤولية عن سلامة الأغذية بالتعاون مع مكتب المعايير الرواندي. وقد أقرت السياسة المتعلقة بالتغذية وسيُعمد قريباً جداً برنامج التغذية المجتمعية. وتعمل الحكومة حالياً، عن طريق وكالات من قبيل الوكالة الرواندية للتنمية الزراعية والوكالة الرواندية لتنمية الموارد الحيوانية، على تنفيذ إصلاحات شاملة، كما شرعت في تجميع الأراضي لضمان بناء قطاع زراعي منتج عالي القيمة وموجه نحو السوق بحلول عام ٢٠٢٠. وقد أدى ذلك إلى زيادة هائلة في الحصاد. وارتفعت الزيادة السنوية في إنتاج المحاصيل الغذائية من ١,٨ في المائة في عام ٢٠٠٤ إلى ١٦,٤ في المائة في عام ٢٠٠٨. ويفيد تقرير منظمة المساعدة العملية (Action Aid) السنوي بشأن الجوع، الصادر في عام ٢٠١٠، بأن رواندا تحتل المرتبة ١١ ضمن جميع البلدان النامية (ست درجات أفضل من السنة الماضية) في مجال مكافحة الجوع. وارتفعت نسبة السكان الذين يحصلون على مياه الشرب النظيفة (في حدود ٥٠٠ متر في المناطق الريفية و ٢٠٠ متر في المناطق الحضرية) من ٧٨ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ٨٥ في المائة في عام ٢٠٠٧.

٢٠- وتنص المادة ٤٩ (١) من الدستور على أن لكل مواطن الحق في بيئة صحية ومُرضية. ويفرض هذا النص على الحكومة أن تلتزم بضمان عيش المواطنين في بيئة آمنة ونظيفة. وبغية الوفاء بهذا الالتزام، كُتفت عمليات إعادة التحريج والتصطيب في المناطق التلية لمنع تآكل التربة، في الوقت الذي تجري فيه حماية المستنقعات والغطاء النباتي في الأراضي المنخفضة. وأوشكت رواندا على التصديق على جميع الصكوك الدولية المتصلة بحماية البيئة. وتقدم الحكومة التوجيه من خلال السياسة الوطنية المتعلقة بالبيئة والسياسة الوطنية بشأن المياه والصرف الصحي. وتضطلع الهيئة الرواندية لإدارة البيئة بدور قيادي في تنظيم برامج حماية بيئة آمنة ونظيفة والحفاظ على تلك البرامج وتعزيزها.

جيم - مكافحة التمييز

٢١- صدقت رواندا على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولها الاختياري، واتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن التمييز في الاستخدام والمهنة واتفاقية اليونسكو بشأن مكافحة التمييز في مجال التعليم. ويتضمن الدستور الرواندي أحكاماً لمكافحة التمييز، كما سنت رواندا قوانين بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز، تشمل القانون المتعلق بمنع وقمع جريمة التمييز والطائفية والمعاقبة عليهما، والقانون الذي يعاقب على جريمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. وثمة قوانين أخرى مثل القانون الجنائي وقانون العمل وقانون الأراضي والقانون المتعلق بنظام الزواج والإرث والهبات فضلاً عن القانون المتعلق بالنظم الأساسية للخدمة العامة في رواندا، تتضمن أحكاماً لمكافحة التمييز. وتضطلع مؤسسات مختلفة، بما فيها البرلمان، واللجنة الوطنية للوحدة والمصالحة، ومؤسسة إيتوريروري إيغيهوغوغو

(مؤسسة التربية المدنية)، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، واللجنة الوطنية للتسريح وإعادة الإدماج، علاوة على منظمات المجتمع المدني، بما فيها الكنائس، بدور رئيسي في توعية السكان الروانديين بمكافحة التمييز. وتستهدف أنشطة التوعية المذكورة أساساً طلاب الجامعات والمدرسين وموظفي الخدمة المدنية والقادة المحليين والجنود المسرحين، بيد أنها تركز على اللاجئين والمتمردين السابقين الذين فروا من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وأعيدوا إلى رواندا. كما تؤدي مؤسسات البحث الخاصة دوراً رئيسياً في مكافحة التمييز في المجتمع الرواندي؛ وبخاصة المعهد الرواندي للحوار والسلام والديمقراطية ومركز إدارة النزاعات التابع للجامعة الوطنية في رواندا.

دال - حرية التعبير والحق في الحصول على المعلومات

٢٢- تتجسد حرية التعبير في زيادة وسائط الإعلام في البلد. فقد ارتفع عدد الصحف من ١٥ صحيفة في عام ٢٠٠٣ إلى ٥٧ صحيفة في عام ٢٠١٠؛ وبعد أن كانت في البلد إذاعة وطنية واحدة في عام ١٩٩٧، أصبح عدد المحطات الإذاعية العاملة في البلد حالياً ١٩ محطة. وأنشأت الإذاعة الوطنية فروعاً في جميع المحافظات لتمكين الجماهير من المشاركة بكتافة. ويملك أكثر من ٥٠ في المائة من السكان البالغين في رواندا هاتفاً محمولاً يستخدمونه للاتصالات. ومن الجدير بالذكر أن بعض وسائط الإعلام المطبوعة قد تطور إصدارها من أسبوعيات إلى يوميات، مثل صحفيي *Imvaho Nshya* و *The New times*. وقد رُخص لبعض المحطات الإذاعية الدولية للعمل على الموجات المتوسطة في رواندا (وتشمل هذه المحطات BBC و DW و VoA) وتبث برامجها الشعبية باللغة الوطنية. وتدخل الصحف الدولية بحرية إلى السوق الرواندية من البلدان المجاورة بل وحتى من البلدان الأمريكية والأوروبية.

٢٣- وبغية تيسير الإجراءات على وسائط الإعلام المحلية لنشر صحفها بتكلفة منخفضة، اقتنت الحكومة آلة شبكية ذات قدرات عالية لطباعة الصحف وسائر المنتجات الإعلامية محلياً، مما أدى إلى خفض تكاليف السفر وما يرتبط بها من نفقات، ذلك أن معظم الصحف كانت تُطبع في كينيا وأوغندا. وما فتئت الحكومة أيضاً تنظم برامج تدريبية للصحفيين داخل البلد وخارجه. وأنشئت كلية الصحافة في الجامعة الوطنية في رواندا، كما أن هناك كليات للصحافة في بعض الجامعات الخاصة مثل الجامعة الكاثوليكية في كابيغايي. وافتتح المركز الإعلامي لمنطقة البحيرات الكبرى في كيغالي في عام ٢٠٠٨ للارتقاء بالمستوى المهني للصحفيين في المنطقة الفرعية. وفي عام ٢٠٠٩، تخرج من المركز ما مجموعه ٢٨ صحفياً رواندياً.

٢٤- وبالنظر إلى السياق الرواندي حيث أساءت وسائط الإعلام سابقاً استعمال حرية التعبير مما أفضى في نهاية المطاف إلى الإبادة الجماعية، تضمن رواندا حرية التعبير وتسهر في الوقت ذاته على حمايتها من إساءة الاستعمال التي قد تؤدي بسهولة إلى شكل آخر من

أشكال العنف. وأنشئ المجلس الأعلى للإعلام لتعزيز حرية وسائط الإعلام ومسؤوليتها ومهنتها. ويتألف المجلس من ممثلين عن وسائط الإعلام الخاصة وممثل عن وسائط الإعلام العامة وممثل عن المجتمع المدني وممثل عن القطاع الخاص وممثلين عن الحكومة المركزية. ويتمتع المجلس بصلاحيات اتخاذ أية تدابير تأديبية في حق الصحفيين أو المؤسسات الإعلامية ممن ينتهكون القوانين السارية. وفي هذا الصدد، علق المجلس صحفيين مستقلتين (هما Umuseso وUmuwugizi) لمدة ستة أشهر.

٢٥- وثمة مشروع قانون بشأن الحصول على المعلومات، يُلزم جميع المؤسسات العامة بتزويد وسائط الإعلام بكل المعلومات اللازمة، معروض حالياً على وزارة الإعلام. كما وضعت سياسة عامة للإعلام (٢٠٠٤) توفر التوجيه بشأن مهنية وسائط الإعلام وتطويرها في البلد، لتكامل القوانين والعمليات التي تمنح الحق في الحصول على المعلومات. ويعقد رئيس الجمهورية مؤتمراً شهرياً مع وسائط الإعلام تتاح فيه الفرصة للصحفيين المحليين والدوليين لتوجيه أسئلة إلى الموظفين العموميين. ويث هذا المؤتمر مباشرة على الإذاعة والتلفزيون الوطنيين. وتنظم وزارة شؤون المجتمعات المحلية والمقاطعات والدوائر يوماً عاماً مفتوحاً مرة كل ثلاثة أشهر لتوفير معلومات عن تقديم الخدمات للعموم. وبالمثل، فإن أيام المساءلة العامة التي ينظمها البرلمان مرة كل ثلاثة أشهر لاستعراض التقدم الذي أحرزته المقاطعات في تنفيذ عقود الأداء (Imihigo)، تتيح فرصة جيدة للحصول على المعلومات. وتُتاح وسائط الإعلام الإلكترونية ويشجّع الناس على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارها تقنية حديثة لممارسة حقهم في الحصول على المعلومات. كما توجد مقاهي الإنترنت ومراكز الهاتف في مختلف مقاطعات البلد، بينما تسافر حافلة خاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى بعض المناطق الريفية النائية، التي لم توصل بعد بشبكة الإنترنت، للسماح لسكانها بالوصول إلى الأدوات الحديثة للمعلومات والاتصالات. وتعمل عدة شركات تلفزيونية في رواندا (هي Star Africa Media وDSTV وغيرهما) لتوفير مجموعة متنوعة من الخيارات للحصول على المعلومات.

هاء - حرية تكوين الجمعيات وحرية الدين

٢٦- يتمتع كل رواندي بحرية تكوين الجمعيات، مما يفي بالالتزامات الواردة في الدستور الرواندي، وكذلك في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي أصبحت رواندا طرفاً فيه. ويتمتع الروانديون بالحق في أن يشكلوا بحرية أحزاباً سياسية وأنواعاً أخرى مختلفة من الجمعيات، وذلك في إطار الاحترام التام للقانون وسائر المتطلبات الإدارية. وتوجد في رواندا حالياً ١٠ تنظيمات سياسية تحظى باعتراف رسمي. ووفقاً للقانون، يُسمح للتنظيمات السياسية المعترف بها رسمياً بأن تنظم نفسها في إطار محفل تشاوري. واعتمدت تدابير تشريعية لتعزيز وحماية الحق في تكوين الجمعيات. وتشمل هذه التدابير فيما تشمله القانون

الأساسي المتعلق بالمنظمات غير الحكومية، والقانون الأساسي المتعلق بالتنظيمات السياسية والأخلاق السياسية، والقانون الناظم للتعاونيات، وغير ذلك من القوانين. وتتضمن هذه القوانين تدابير وقائية لمكافحة التفرقة والطائفية. غير أن عدد الأحزاب السياسية والجمعيات والتعاونيات ما زال يرتفع. فمنذ عام ٢٠٠٣، رُخص لثلاثة أحزاب سياسية جديدة هي: حزب التقدم والوفاق (*Parti pour le Progrès et la Concorde*) (٢٠٠٣)، وحزب التضامن والتقدم (*Parti pour la Solidarité et le Progrès*) (٢٠٠٣)، والحزب الاجتماعي إيمبراكوري (*Parti Social Imberakuri*)، بينما ارتفع عدد التعاونيات ارتفاعاً هائلاً من ١٠٠ تعاونية في عام ٢٠٠٥ إلى ٣٠٠٠ تعاونية في عام ٢٠٠٩ في قطاع الحرف وحده. ولم يُسمح لبعض التنظيمات بأن تتحول إلى أحزاب سياسية لعجزها عن استيفاء الشروط القانونية.

٢٧- وحرية العبادة حق مضمون لكل رواندي، ينص عليه الدستور وتضمنه الدولة ممارسته وفقاً للشروط التي يحددها القانون. ولكل مواطن حرية ممارسة معتقده دون تفرقة أو تمييز. وينتمي غالبية الروانديين إلى فئات وجمعيات دينية مختلفة. وتوجد في رواندا حالياً ٣١٢ كنيسة مسجلة. وتمارس حرية الدين والعبادة دون قيد أو عائق طالما أنها لا تتعارض مع النظام العام. وتضم البلاد حالياً ست محطات إذاعية دينية.

واو - الحق في التعليم

٢٨- يمثل تعميم التعليم الابتدائي أحد الإنجازات التي تحققت في مجال تعزيز الحق في التعليم وحمايته. فما انفكت رواندا تزيل تدريجياً الحواجز التي تمنع الأطفال عادة من الالتحاق بالتعليم الابتدائي، وذلك بإلغاء الرسوم المدرسية وبناء مزيد من الفصول الدراسية على صعيد المجتمعات المحلية حيث يمكن للأطفال المشي بسهولة إلى المنزل. وقد اعتمد هذا البرنامج لتمكين البلد من تحقيق هدف تعميم التعليم (تعميم التعليم الابتدائي والثانوي) بحلول عام ٢٠١٥. وزاد النظام التعليمي عدد الأطفال المسجلين في المدارس من ٥٦٣ ٦٣٦ ١ طفلاً في عام ٢٠٠٣ إلى ٦٧٢ ٢٦٤ ٢ طفلاً في عام ٢٠٠٩. وارتفع معدل التحاق التلاميذ بالمدارس الثانوية من ٤٥ في المائة في عام ٢٠٠٣ إلى ٨٨ في المائة في عام ٢٠٠٩. وشيدت الحكومة، في عام ٢٠٠٩، بالتعاون مع الجماعات المحلية، ٣٠٧٢ فصلاً دراسياً إضافياً.

٢٩- وشرعت الحكومة في الترويج لفترة التعليم الأساسي التي تدوم تسع سنوات. وتشمل السياسات الوطنية الرئيسية التي توجه التعليم سياسة تعليم الفتيات لضمان استفادة الفتيات الصغيرات من تعميم التعليم على قدم المساواة مع الفتيان الصغار، والسياسة المتعلقة بالاحتياجات التعليمية الخاصة لفئات معينة من الروانديين الذين يحتاجون إلى اهتمام خاص، فضلاً عن السياسة المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار. واستُهل برنامج "حاسوب محمول لكل طفل" بهدف توزيع حواسيب محمولة على المدارس الابتدائية في جميع أنحاء البلد. واعتمد

التعليم الخاص بالأطفال ذوي الإعاقة البدنية أو العقلية، وُدرب ٣٨٦ مدرساً على المنهجية التي ينبغي اتباعها في الفصول الدراسية المخصصة لهذه الفئة من الأطفال. ونتيجة لذلك، أُدمج ٣٣٣ ٣ طفلاً معوقاً في مدارس مواتية لذوي الإعاقة. وافتتح ٨٠ مركزاً للدروس الاستدراكية يضمون حالياً ١٤٩٠٠ تلميذ. ويتلقى ٦٨٠ مدرساً تدريباً لتقديم دروس عملية لهؤلاء المتعلمين.

٣٠- وما فتئ التعليم قبل المدرسي، الذي كان شبه منعدم في رواندا قبل ١٥ عاماً، يلقي ترويحاً متزايداً. فقد بُنيت حتى الآن ٢٣٣٠ داراً من دور الحضانه، سُجل فيها أكثر من ١٥٠٠٠٠ طفل. وفيما يتعلق بالتعليم الجامعي، فبعد أن كانت في رواندا جامعة واحدة في عام ١٩٩٤ هي الجامعة الوطنية لرواندا، أصبح فيها الآن ٢٧ مؤسسة للتعليم العالي في محافظات مختلفة في البلد. وارتفع عدد طلاب الجامعات من ٧٥١ ٥ (٢٥٨ ٤ من الذكور و٤٩٣ ١ من الإناث) في عام ١٩٩٧ إلى ٦٣٥٦٢ طالباً في عام ٢٠١٠. وتقدم غالبية هذه الجامعات دروساً ليلية، مما يساعد مختلف العمال على متابعة دراستهم. ولم يُهمَل تعليم الكبار: ففي عام ٢٠٠٥، كان في رواندا ٦٥٠٠ مركز نحو الأمية يضمون قرابة ٣٠٠٠٠٠ متعلم من الشباب والكبار.

زاي - الحق في العمل

٣١- صدقت رواندا على عدد من اتفاقيات منظمة العمل الدولية، وهي في طور التصديق على اتفاقيات أخرى. كما صدقت على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وينص قانون العمل الجديد على حقوق العمل الأساسية، بما فيها حظر عمل الأطفال، وحظر العمل القسري، وحماية العمال من العنف أو التحرش، وحظر التمييز في الاستخدام، وحرية الرأي. ويضمن القانون أيضاً للعمال حرية تكوين الجمعيات، والنقابات، والحق في الإضراب.

٣٢- وتشرف لجنة الخدمة العامة على توظيف الموظفين وتنسيبهم في جميع المؤسسات العامة. كما تتولى اللجنة التحكيم في الشكاوى المتصلة بالعمل التي يقدمها فرادى العمال. وأنشئ مجلس العمل الوطني في عام ٢٠٠٦ لتقديم المشورة إلى الحكومة بشأن المشاكل المتعلقة بالعمل والاستخدام والتدريب المهني والضمان الاجتماعي والصحة والسلامة في المجال الوظيفي، فضلاً عن ظروف عمل وعيش العمال. وأنشئت وكالة تنمية القوى العاملة لبناء مهارات الموظفين التقنية. ويتمثل أحد أركانها في تنفيذ نظام المعلومات الخاصة بسوق العمل من أجل الربط بين أرباب العمل والباحثين عن العمل. وفي عام ٢٠٠٨، عُززت إجراءات تطوير العمل والمقاولة من خلال إنشاء التعاونيات.

٣٣- وثمة مؤسسة أخرى تتولى مهمة بناء القدرات هي المؤسسة الرواندية للإدارة والتسيير التي دربت ما مجموعه ٢٩٠٧ أفراد من القطاعين العام والخاص ومن المنظمات غير الحكومية

من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٠٨. وفي عام ٢٠٠٩، أنشئت إدارة استشارية في المجال الوظيفي ضمن مجلس التنمية الرواندي. كما أنشئت مراكز استشارية في المجال الوظيفي في ١٦ جامعة في مختلف أرجاء البلد.

٣٤- وبغية بناء قدرات المتخرجين الشباب للبحث عن العمل، استهلّت وزارة العمل ووزارة الشباب، في إطار شراكة مع مجلس التنمية الرواندي، في عام ٢٠٠٩، البرنامج الرواندي للتدريب الداخلي للشباب في المؤسسات العامة والخاصة. وبحلول نهاية عام ٢٠١٠، سيكون ما مجموعه ٦٠٠ من المتخرجين الشباب قد أكملوا البرنامج الذي سيستمر في العمل سنوياً. كما تنظم دورات تدريبية لفائدة موظفي الخدمة المدنية المسرحين: فقد تلقى ١٥٨ منهم تدريباً في مجال المقاولات، وقبّل ١٧٨ منهم في مؤسسات مختلفة للتعليم العالي عبر صناديق وكالة تمويل الطلاب في عام ٢٠٠٨.

٣٥- وألغت رواندا الرسوم المفروضة على تصاريح العمل الخاصة بكل العمال القادمين من بلدان جماعة شرق أفريقيا، لاجتذاب يد عاملة ماهرة، وخُففت شروط الحصول على تصاريح العمل للأجانب الآخرين، في الوقت الذي يشجّع فيه الشباب الروانديون على الانخراط في التدريب التقني. وأنشئ مركز إيواو لإعادة التأهيل والتدريب المهني في مستهل عام ٢٠١٠ لتقديم تدريب مهني وتقني للشباب الذين كانوا يعيشون عيشة بؤس في الشوارع. ويتلقى ما مجموعه ١٠٠ شاب، تتراوح أعمارهم بين ١٨ عاماً و٣٥ عاماً، تدريباً في المركز في مجالات الزراعة وتجهيز الأغذية؛ والطاقة النظيفة والمستدامة؛ ومهارات البناء؛ والمهارات التقنية؛ والجمال والتجميل. ويجري إنشاء مراكز إقليمية متكاملة متعددة التخصصات في مختلف أرجاء البلد. وقد افتتح مركزان حتى الآن من أصل ستة مراكز متوقعة، على أساس مركز في كل محافظة وفي مدينة كيغالي. وعلى مستوى القرى، يقوم مدربون في مجال العمل يُسمّون "abakanguriramurimo" بتعزيز استراتيجيات لتحسين العمل.

حاء - الحق في الحماية الاجتماعية

٣٦- تخضع الحماية الاجتماعية في رواندا للإدارة والتنظيم وفقاً لفئات معينة. فصندوق الضمان الاجتماعي في رواندا مسؤول عن المعاشات التقاعدية والأخطار المهنية، بينما يُدار التأمين الصحي للموظفين العموميين في إطار التأمين الطبي الرواندي الخاص بموظفي الخدمة العامة. وهناك أيضاً مخطط للتأمين الطبي العسكري، فضلاً عن التأمين الصحي المجتمعي (Mutuelles de Santé). وبلغت التغطية التأمينية نسبة ٩٢ في المائة في البلد في نهاية عام ٢٠٠٩، تضم نسبة ٨٦ في المائة من المشتركين في التأمين الصحي المجتمعي و٦ في المائة من المشتركين في التأمين الطبي الرواندي الخاص بموظفي الخدمة العامة، والتأمين الطبي العسكري، والتأمين الخاص الذي توفره شركات مالية من قبيل الشركة الوطنية للتأمين (SONARWA)

والشركة الرواندية للتأمين (SORAS)، والشركة الرواندية للتأمين وإعادة التأمين (CORAR)، وشركات دولية للتأمين من قبيل شركتي Phoenix inc و AAR. ومن الجدير بالذكر أن مبلغ الاشتراك السنوي في التأمين الصحي المجتمعي هو ١ ٠٠٠ فرنك رواندي (دولاران تقريباً) للفرد الواحد. ومع ذلك تدفع الحكومة اشتراك الأشخاص المعوزين: فقد بلغ عدد المستفيدين من البطاقات الصحية المجانية ٢٥٠ ٧١٤ شخصاً في عام ٢٠٠٨. وتعتزم رواندا، من خلال تنفيذ السياسة المتعلقة بالضمان الاجتماعي، أن تتخذ تدابير شتى تشمل فيما تشمله اعتماد نظام معاشات تقاعدية شامل لكي يتسنى لجميع الروانديين الذين تزيد أعمارهم على ٦٥ عاماً الحصول على معاش تقاعدي.

٣٧- ويمثل برنامج بقرة لكل أسرة (GIRINKA) مبادرة حكومية تهدف إلى إعطاء بقرة لكل أسرة فقيرة لا تملك بقراً، في محاولة لرفع مستويات التغذية عن طريق شرب الحليب والحد من الأمراض المرتبطة بسوء التغذية، فضلاً عن زيادة دخل الأسر ببيع فائض الحليب. كما سيؤدي السماد الطبيعي وروث البقر إلى تحسين خصوبة التربة، فيرتفع الإنتاج الغذائي. وفي الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى نهاية عام ٢٠٠٩، حصل ما مجموعه ٥٨٩ ٨٤ أسرة على البقر.

٣٨- ويهدف برنامج Umurenge الذي يدخل في إطار رؤية رواندا لعام ٢٠٢٠ إلى الحد من عدد الروانديين الذين يعيشون في فقر مدقع، وذلك من خلال فرعه المعروف باسم برنامج الحماية الاجتماعية. ويتألف برنامج Umurenge من ثلاثة عناصر، يتمثل أولها في تقديم الدعم المباشر لأرباب الأسر المعوزين غير القادرين على العمل لكسب عيشهم (عن طريق تقديم بدلات المعيشة والتأمين الصحي لهم). ويتعلق عنصر آخر بتوفير فرص العمل لأرباب الأسر المعوزين القادرين على العمل في المرافق العامة في إطار البرامج الكثيفة العمالة (حصل ٦٧٤ ٢٩ شخصاً على العمل عن طريق هذا المشروع في عام ٢٠٠٨)؛ أما العنصر الثالث فهو مساعدة أفراد المجتمعات المحلية على كسب رزقهم والانضمام إلى تعاونيات الادخار للشروع في خطط الاستثمار. وبفضل البرامج الحكومية الفعالة لمكافحة الفقر، انخفض عدد الأسر التي يعولها أشخاص ضعفاء من ٥١ في المائة في عام ٢٠٠٢ إلى ٤٣ في المائة في عام ٢٠٠٧.

٣٩- كما يساهم الصندوق الحكومي الخاص بالناجين من الإبادة الجماعية في تقديم المساعدة للأكثر عوزاً من بين الناجين من الإبادة الجماعية، وذلك بتوفير الغذاء والمأوى والرعاية الطبية والأموال اللازمة لتغطية الرسوم الدراسية للأطفال والمراهقين. وفي الفترة من عام ١٩٩٨ إلى نهاية عام ٢٠٠٥، حُصص زهاء ٥٠ مليون دولار لقرابة ٢٥٠ ٠٠٠ من طلاب المدارس الثانوية وللآلاف من طلاب التعليم العالي في شكل رسوم ولوازم مدرسية.

٤٠- وفيما يتعلق بالفئة المهمشة تاريخياً، بُنيت منازل لائقة لإيواء ٢ ٢٢٧ من الأسر المهمشة والفئات السكانية الضعيفة؛ ويستفيد حالياً عدد من أطفال الأسر المهمشة والأسر الضعيفة الأخرى من التعليم المجاني للجميع في المدارس الابتدائية والثانوية، في الوقت الذي

يدرس فيه عدد كبير من الطلاب المنحدرين من ذلك الوسط الاجتماعي في مؤسسات التعليم العالي بدعم من وزارة شؤون المجتمعات المحلية. وفي عام ٢٠٠٨، قدمت الحكومة ٤٤ ١٩٢ ٠٤٠ فرنكاً رواندياً لمقاطعات مختلفة لتنفيذ مشاريع مدرة للدخل تستفيد منها الفئات المهمشة والضعيفة، لا سيما في مجالات الزراعة والماشية وصناعة الفخار الحديثة. وتستفيد الفئات الضعيفة، مثل سائر المواطنين الروانديين، من برامج مختلفة تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان: فيستفيد ٨٤ في المائة من الأسر الضعيفة المؤهلة من التأمين الصحي المجاني (*mutuelle de santé*)؛ وحصل ٢٢ في المائة منها على الأراضي والبقر في عام ٢٠١٠ من خلال "برنامج بقرة لكل أسرة". وزار المقرر الخاص المعني بالشعوب الأصلية في أفريقيا رواندا في عام ٢٠٠٨ وأعرب عن تقديره للجهود التي تبذلها الحكومة الرواندية من أجل تعزيز حقوق السكان المهمشين والضعفاء.

طاء - الحق في الحياة الأسرية وفي الملكية

٤١- تحمي الدولة الأسرة باعتبارها الأساس الطبيعي للمجتمع الرواندي. وينص التشريع الرواندي على أن الزواج يجب أن يتم في إطار الموافقة الحرة وعلى أن للأزواج نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات خلال الزواج والطلاق. وقد صدقت رواندا على الاتفاقية المتعلقة بالموافقة على الزواج والحد الأدنى لسن إبرام عقد الزواج وتسجيل الزواج واتفاقية جنسية المرأة المتزوجة. وينظم القانون مؤسسة الزواج في رواندا. وينص القانون المتعلق بنظام الزواج والإرث والهبات على المساواة بين جميع الفتيان والفتيات في الميراث. كما أن هناك سياسة وطنية لتعزيز الأسرة. ويستفيد الأزواج المتعاقدون على زواج عرفي من التوعية بالزواج المدني ويشجعون على الاقتران في إطاره، الأمر الذي يؤدي دوراً هاماً في حماية الحق في الإرث لا سيما للنساء والأطفال.

٤٢- وثمة قوانين عدة تنظم حقوق الملكية، تشمل القانون الذي ينظم نزع الملكية من أجل المصلحة العامة؛ والقانون الأساسي الذي يحدد استخدام الأراضي وإدارتها في رواندا؛ والقانون المتعلق بالملكية الفكرية، وقوانين أخرى. وتشكل السياسة الوطنية بشأن الأراضي وخارطة الطريق الاستراتيجية بشأن إصلاح إجراءات حيازة الأراضي أداتين أساسيتين فيما يتعلق بملكية الأراضي. وينص أمر وزاري على طرائق تقاسم الأراضي. وتحدد تعليمات رئيس الوزراء سبل تنفيذ ميثاق الزبون بشأن إدارة الأراضي وحيازتها. ويضطلع المركز الوطني للأراضي حالياً بحملة لتسجيل الملكية مما سيمكن حاملي شهادات الملكية من الحصول على الائتمان برهن أراضيهم. وبدأت الحملة في جميع المقاطعات وسُجل حوالي ٧٠٠ ٠٠٠ قطعة أرضية. وقد تسنى بنجاح إعادة توزيع الأراضي في المقاطعة الشرقية بغية معالجة الظلم الذي ارتكب في الماضي.

ياء - الحق في الثقافة

٤٣ - أنشئت مؤسسة لتنشيط المدرسة التقليدية للثقافة (Itorero ry'Igihugu)، فضلاً عن أكاديمية للغات والثقافة، لتعزيز الثقافة وضمان نقل قيم ثقافية إيجابية من جيل إلى جيل. وعلاوة على التزامات الدولة، يمنح الدستور المواطنين الحق في الترويج للثقافة الرواندية. ويتجلى ذلك من خلال إقامة عدة جمعيات تشمل فيما تشمله جمعية الحكماء المسنين (Inteko izirikana)، وجمعية الكتاب والمصورين والموسيقيين والحرفيين والمحررين، وجمعية فرق الرقص، ومركز رواندا السينمائي، وفرق الإنتاج المسرحي، وغيرها. وتشارك الفرقة الثقافية الوطنية (Urukerereza) وفرق ثقافية خاصة مختلفة مثل فرقة "Inganzo Ngali" في مختلف المهرجانات الثقافية الدولية حيث تفوز بميداليات وجوائز شتى. وعهد الاتحاد الأفريقي لرواندا بتنظيم المهرجان الأفريقي للرقص مرة كل سنتين، بالنظر إلى ما تزخر به رواندا من ثقافة غنية من الأغاني والرقص التقليديين.

٤٤ - وتشجع الدولة المتاحف في جميع أرجاء البلد، ومن ذلك المتحف الوطني في بوتاري وفروعه المتخصصة المنتشرة في مختلف أنحاء البلد، مثل متحف التاريخ الطبيعي في نياروغينغي/كيغالي (٢٠٠٦)، ومتحف الفنون في رويسيرو (٢٠٠٦)، ومتحف التاريخ القديم في روكالي/نيانزا (٢٠٠٨)، فضلاً عن فرع آخر في مقر الحكومة السابق في كانومبي. وهناك برنامج لإقامة متحف في كل مقاطعة من مقاطعات البلد. كما تشارك الجامعات الرواندية في تعزيز الثقافة: فقد افتتحت شعبتان للفنون الجميلة في معهد كيغالي للعلوم والتكنولوجيا ومعهد كيغالي للتعليم، في حين أن مركز الفنون والمسرح في الجامعة الوطنية لرواندا سيتحول قريباً إلى كلية للفنون الجميلة والموسيقى والرقص والمسرح (فنون الأداء المسرحي).

كاف - الحق في العدالة

٤٥ - عملاً بما ينص عليه الدستور، تتعهد رواندا باحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان. وقد أدى هذا الالتزام إلى الشروع في إصلاح قطاع العدالة بغية تحسين وتيسير الوصول إلى العدالة. وأعيدت هيكلة المحاكم الوطنية بحيث أصبحت القضايا التي كانت تؤول في بداية الأمر إلى المحكمة العليا تُعرض حالياً على المحكمة العالية أو محاكم الدرجة الوسطى للبت فيها، بناء على طبيعتها وأهميتها. وقلص هذا الإصلاح من عدد القضايا المتراكمة ووضع حداً للإجراءات التي لا تنتهي. وحُولت المحاكم الابتدائية صلاحية النظر في معظم القضايا التي تحيلها لجان الوساطة إلى المحاكم. وتُفحّص القوانين بحيث تنص على نظام القاضي الواحد على جميع المستويات، باستثناء ما يتعلق بالمحكمة العليا، من أجل الحد من تأخر الإجراءات القانونية. وأنشئت دوائر متخصصة للبت في قضايا الأحداث فضلاً عن محاكم العمل والمحاكم التجارية.

٤٦- وعُيِّن قضاة مؤهلون: فقبل عام ٢٠٠٤، كان عدد القضاة المؤهلين ٧٤ قاضياً فحسب من أصل ٧٠٢ من الموظفين القضائيين، وهو ما يعادل ١١ في المائة، أما الآن فجميع القضاة البالغ عددهم ٢٨١ قاضياً في جهاز القضاء حاصلون على شهادة في القانون على الأقل. وفي عام ١٩٩٧، كانت نقابة المحامين تضم ٣٧ عضواً فقط، يعملون في العاصمة، بينما ارتفع عددهم إلى ٦١٩ عضواً في عام ٢٠١٠، يعملون في مختلف محافظات البلد. وأنشئ معهد الممارسة القانونية والتنمية لتوفير التدريب العملي والأدوات العملية في مجال الممارسة القانونية لخريجي كلية الحقوق قبل أن يدخلوا غمار الحياة المهنية بالفعل. ويخضع الموظفون القضائيون وأداء المحاكم للتقييم مرة كل ثلاثة أشهر لضمان المساءلة والشفافية فضلاً عن الفعالية والكفاءة في تقديم الخدمات. وقد أثر ذلك كله على أداء جهاز القضاء: ففي عام ٢٠٠٥، بلغ عدد القضايا التي بتت فيها المحكمة العالية للجمهورية ومحاكم الدرجة الوسطى ١ ١٦٦ قضية و ٦ ٣٠٥ قضايا على التوالي، في حين ارتفع هذا العدد في عام ٢٠٠٨ بحيث بتت المحكمة العالية للجمهورية في ٣ ٠٠٨ قضايا ومحاكم الدرجة الوسطى في ١٠ ٢٢٢ قضية.

٤٧- والحق في الدفاع مضمون في كل المحاكم. أما فيما يتعلق بالقضايا الجنائية التي يكون المتورطون فيها قصراً، فإن الإجراءات الخاصة والمساعدة القانونية مفيدتان بوجه خاص. وقد أنشأت الحكومة نظاماً لتقديم المساعدة القانونية من أجل كفالة وصول الفئات الضعيفة إلى العدالة. فبوسع أي شخص حامل لشهادة صادرة عن سلطة محلية تثبت عوزه أن يصل إلى المحاكم دون دفع رسوم المحكمة. وتعين وزارة العدل في كل محكمة من محاكم الدرجة الوسطى محامين وتدفع أجرهما لمساعدة القصر في قضاياهم. وفي جميع القضايا الأخرى المتعلقة بالضعفاء، تعين نقابة المحامين محامياً لمساعدة المحتاجين. وقد فتحت وزارة العدل دوراً للوصول إلى العدالة في جميع المقاطعات. وستقام قريباً في دور الوصول إلى العدالة مكاتب محدة تعالج قضايا العنف الجنساني وحقوق الطفل. وأنشأت منظمات المجتمع المدني أيضاً، بدعم من شركاء مختلفين، محفلاً للمساعدة القانونية، يتولى مهمة تقديم المساعدة القانونية للأشخاص.

٤٨- وفي أعقاب الإبادة الجماعية التي تعرض لها التوتسي في عام ١٩٩٤، أنشئت محاكم غاكاكا، وهي عبارة عن عدالة تشاركية تقليدية، تشمل بعض تقنيات العدالة الحديثة، للنظر في قضايا الإبادة الجماعية التي تراكمت لدى المحاكم. ومنذ إنشاء محاكم غاكاكا في عام ٢٠٠٢ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، رُفِع إليها ما مجموعه ١ ١٢٧ ٧٠٦ قضايا نظرت المحاكم في ١ ١٢٣ ٠٢٧ منها وبتت فيها. وما زالت ٤ ٦٧٩ قضية فقط في انتظار صدور الحكم. وأدت لجان الوساطة (Abunzi) التي أنشئت في كل قرية من قرى البلد إلى تحسن فعلي في سرعة إقامة العدل بإشراك أفراد المجتمعات المحلية بصورة عملية في حل المنازعات البسيطة. ومن الجدير بالذكر أن لجان الوساطة قد حلت بانتهاء عام ٢٠٠٩ ما يزيد على ٣٨ ٠٠٥ منازعات.

لام - حقوق المحتجزين

٤٩- تظطلع دائرة السجون الوطنية المنشأة حديثاً بمسؤولية تعزيز وحماية حقوق السجناء وفقاً للقوانين؛ وهي مسؤولة أيضاً عن ضمان احترام حياة المحتجزين وسلامتهم البدنية والنفسية ورفاههم. وينص الأمر الرئاسي الذي ينظم بناء السجون وتنظيمها في رواندا على ضرورة احتواء كل مرفق من مرافق السجون على مهاجع ومراحيض مناسبة وساحات للرياضة ومركز صحي وقاعات للزوار ومطبخ، وضرورة توفيره على الماء والكهرباء، فضلاً عن نظام تكييف ملائم لحسن أحوال المحتجزين وللحفاظ على بيئة آمنة. ويحتوي كل سجن في رواندا على مرفق صحي يضم موظفين طبيين، ولكن السجناء يُنقلون، في حالة المرض الخطير، إلى مستشفيات رواندا الرئيسية. ويتلقى الأطفال دون سن الثالثة والحوامل والأمهات المرضعات معاملة خاصة تشمل الحصول مثلاً على وجبات غذائية محسنة. وبصرف النظر عن الوجبات الخاصة، تُوفّر للرضع الذين يعيشون مع أمهاتهم المحتجزات، وهم ٤٥٦ رضيعاً، مرافق للعب والترفيه. وتعد الوزارة المعنية بالشؤون الجنسانية وتعزيز الأسرة مشروعاً لتوفير التعليم قبل المدرسي للأطفال الذين يعيشون مع أمهاتهم المسجونات. ويُحسب الرجال والنساء في أماكن منفصلة.

٥٠- وسعيًا إلى إيجاد حل لمشكلة الاكتظاظ في السجون، بُنيت سجون جديدة هي: سجن مبانغا (المحافظة الجنوبية)، الذي يُحبس فيه المجرمون الذين تحكّم عليهم المحكمة الخاصة لسيراليون؛ وسجن نياغاتاري (المحافظة الشرقية) الذي يأوي القصر فقط؛ وسجن جيكومبي (المحافظة الغربية)، فضلاً عن سجن ماجيراجيري (المحافظة الشمالية). واعتمدت رواندا أيضاً تدابير بديلة للسجن تشمل الحكم بأداء أنشطة لخدمة المجتمع، ينص عليها القانون الجنائي الجديد. وحتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أدى ما مجموعه ٩١٨ ١٠٦ شخصاً تلك الأنشطة. ويفرج عن بعض السجناء إفراجاً مشروطاً قبل انتهاء عقوبة سجنهم. ففي الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٧، استفاد ما مجموعه ٢٨٠ ٦٠ سجيناً من الإفراج المشروط، في حين أن المؤسسات المعنية تنظر الآن في الإفراج عن ٢٩٠ ٢ سجيناً للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. ومن الممارسات الشائعة لدى المحاكم الرواندية أيضاً الإفراج عن السجناء بكفالة أو إصدار أحكام مؤجلة التنفيذ. وقد أسهمت هذه التدابير في الحد من معدل ملء السجون الرواندية، إذ تراجع من ١٩٣ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ١٤٣ في المائة في عام ٢٠١٠.

ميم - حقوق المرأة وحقوق الطفل

٥١- صدقت رواندا على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولها الاختياري فضلاً عن البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا. وينص الدستور على إنشاء مؤسسات مختلفة تتولى النهوض بالمرأة وتمكينها تشمل مرصد مراقبة الشؤون الجنسانية، والمجلس الوطني للمرأة الذي يحظى بتمثيل في

الهيكل الإدارية اللامركزية. والقوانين التي تحمي حقوق المرأة أو تتضمن أحكاماً تحمي تلك الحقوق تشمل القانون المتعلق بمنع العنف الجنساني؛ والقانون المتعلق بنظام الزواج والإرث والهبات الذي يسمح للأطفال ذكوراً وإناثاً بإرث ممتلكات آبائهم؛ وقانون الأراضي الذي يشترط أن تتضمن السندات الجديدة للملكية الأراضي اسمي الزوج والزوجة معاً؛ وغير ذلك من القوانين. وحُدِّدَت بعض القوانين القديمة التي تميز بين الجنسين وهي الآن قيد الاستعراض. ويقوم المرصد، في إطار شراكة مع المركز الوطني للأراضي، برصد الكيفية التي تعالج بها عملية تسجيل الأراضي الشواغل الجنسانية في جميع المقاطعات. وقد شملت العملية بالفعل ١٢ مقاطعة تُجري فيها المجتمعات المحلية مناقشات بشأن ملكية الأراضي، وقوانين الإرث، وكذلك مناقشات بشأن الأسرة والزواج والعنف الجنساني. وقد وُضعت هياكل لمكافحة العنف الجنساني، انطلاقاً من المستوى الوطني إلى صعيد القرية. ونتيجة لذلك، انخفضت حالات الاغتصاب من ٢ ٩٩٩ حالة في عام ٢٠٠٥ إلى ٣٨٣ حالة في عام ٢٠٠٨.

٥٢- والمرأة ممثلة في جميع هيئات صنع القرار ومختلف المؤسسات الأخرى، بنسبة لا تقل عن ٣٠ في المائة، على النحو المنصوص عليه في الدستور الرواندي. وتبلغ نسبة تمثيل المرأة ٣٨ في المائة في الحكومة و ٥٠ في المائة بين قضاة المحكمة العليا، كما أن نسبة تمثيل المرأة في البرلمان الرواندي هي الأعلى في العالم إذ تبلغ ٥٦ في المائة. ويعمل منتدى البرلمانيات جنباً إلى جنب مع المجلس الوطني للمرأة ومرصد مراقبة الشؤون الجنسانية، ومع مختلف الجمعيات النسائية أيضاً. وأنشئ صندوق لتوفير الضمانات للمرأة لتيسير حصول النساء على الائتمان. وقد مُول أكثر من ١٧٩ مشروعاً حتى الآن. وقُدِّمت المساعدة لما مجموعه ٥١٨ امرأة منهن نساء كن في السابق بائعات متجولات أو بغايا، لتشكيل تعاونيات في مقاطعاتهن الأصلية. وقد تلقت هؤلاء النساء دعماً يبلغ ٦٥ مليون فرنك رواندي.

٥٣- وفيما يتعلق بحقوق الطفل، صدقت رواندا تقريباً على جميع الاتفاقيات الدولية المتصلة بتعزيز حقوق الطفل وحمايتها، بما فيها اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل وبروتوكولها الإضافيان، واتفاقية حماية الأطفال والتعاون في مجال التبني على الصعيد الدولي، فضلاً عن الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه. وقدمت رواندا إلى لجنة حقوق الطفل التقارير المتأخرة عن تنفيذ بروتوكولي اتفاقية حقوق الطفل، وقدمت التقرير المتعلق بتنفيذ الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه إلى لجنة الخبراء المعنية، في حين أن التقارير المتعلقة بتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل والتقارير المعنية في "عالم صالح للأطفال" و"أفريقيا الملائمة للأطفال" ستقدم إلى المؤسسات المعنية في المستقبل القريب. واعتمدت قوانين وطنية لحماية حقوق الطفل، من بينها قانون عام ٢٠٠١ بشأن حماية حقوق الطفل.

٥٤- وتشمل السياسات الرئيسية في هذا المجال السياسة الوطنية المتعلقة بالأيتام وسائر الأطفال المستضعفين، والسياسة الوطنية للقضاء على عمل الأطفال. وأُخذت تدابير أخرى لتعزيز حقوق الطفل من بينها إنشاء مرصد حقوق الطفل، ضمن اللجنة الوطنية لحقوق

الإنسان، لضمان احترام حقوق الطفل في جميع أنحاء البلد. ويتألف مرصد حقوق الطفل من لجان يمثل فيها الأطفال، على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات والجماعات. وهناك أيضاً منتدى الأطفال الذي يضم تمثيلات للأطفال على أصعدة شتى تشمل القرى. وتنظم مؤتمرات قمة سنوية للأطفال يلتقي فيها ممثلو الأقران للمناقشة وتقديم المشورة والتوصيات إلى الحكومة بشأن كيفية ممارسة حقوقهم. وقد نُظمت حتى الآن ستة مؤتمرات قمة للأطفال من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠١٠. وتجدر الإشارة أيضاً إلى قرب انتهاء إنشاء لجنة وطنية معنية بالأطفال، وكذلك إلى الدور الذي تضطلع به مؤسسة إيموتو (التي ترأسها السيدة الأولى في رواندا) في النهوض بتعليم الفتيات الصغيرات وحماية الأطفال.

٥٥ - وتوفّر مرافق ملائمة للأطفال ذوي الإعاقة، كما يوفر التعليم الأساسي للأطفال اللاجئين. وتقدم المساعدة القانونية للقصر الذين يمثلون أمام المحاكم، وأنشئت مراكز خاصة لإعادة تأهيل القصر المدانين بارتكاب جرائم.

نون - حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

٥٦ - صدقت رواندا على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري. ويجدد القانون رقم ٢٠٠٧/٠١ الصادر في عام ٢٠٠٧ طرائق حماية الأشخاص ذوي الإعاقة بوجه عام. وقد صدرت أوامر وزارية بهدف تيسير فرص وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى التعليم والرعاية الصحية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والرياضة والاندماج الثقافي، وتسهيل وصولهم إلى مختلف الهياكل بما فيها المباني ووسائل النقل، وغيرها. وأُخذت مبادرات عدة لتحسين رفاه الأشخاص ذوي الإعاقة، تشمل إجراء عمليات جراحية لإعادة تأهيلهم وتعويض أعضاء جسداهم العاجزة. ووُضعت برامج خاصة بالمكفوفين، تشمل إنشاء عيادات للعيون في عدة مستشفيات وتوفير خدمات في مجال الصحة العقلية في ٤٤ مستشفى رئيسياً. وأنشئ المجلس الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة لرصد تنفيذ مختلف البرامج الرامية إلى تعزيز حقوق هذه الفئة.

٥٧ - وما فتئ مركز إعادة تأهيل المعاقين في كيغالي يقدم دعماً حيويًا لـ ٣٠٠ شخص من ذوي الإعاقة كل شهر منذ عام ١٩٩٧. ويقدم مركز جيكوندو المعروف باسم Réadaptation à Base Communautaire (إعادة التأهيل المجتمعي) الذي تموله أساساً البعثة الدولية المسيحية للمكفوفين، المساعدة للشباب ذوي الإعاقة في مختلف أنحاء شرق أفريقيا ويعيد تأهيلهم. ويتخصص المركز في مساعدة الأشخاص الذين فقدوا طرفاً من أطراف جسداهم أو كُسرت عظامهم، والأشخاص الذين يعانون من أمراض من قبيل الشلل المخي والصرع ومتلازمة داون والتهاب المفاصل وحنف القدم ومرض بلاونت. وبفضل التعاون بين اللجنة الرواندية للتسريح وإعادة الإدماج والوكالة اليابانية للتعاون الدولي، أعيد تدريب ما مجموعه ١٠٢٥ جندياً معوقاً مسرحاً على مهارات عملية ومهنية مثل السباكة والبناء

والتبليط والخيطة والزراعة. وانطلق هذا البرنامج في عام ٢٠٠٥ وسيواصل المساعدة من تبقى من الجنود السابقين المعوقين البالغ عددهم ٩٠٤١ جندياً.

٥٨- وساعدت حكومة رواندا الأشخاص ذوي الإعاقة على تنظيم أنفسهم في جمعيات مختلفة، تخضع كلها لإشراف جمعية تسمى الاتحاد الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة. ويمثل المعوقون في رواندا على جميع مستويات الإدارة: ومنها البرلمان الرواندي، بل وحتى الجمعية التشريعية لجماعة شرق أفريقيا. ويزداد حضور الأشخاص ذوي الإعاقة في المدارس الرواندية، بما يشمل المستوى الجامعي. ففي عام ٢٠٠٣، كان عدد التلاميذ المعوقين في المدارس الابتدائية الرواندية يبلغ ٦٠٠ تلميذ؛ وارتفع هذا العدد إلى ٢٠٠٠ تلميذ في عام ٢٠٠٨؛ في حين أن حوالي ٣٠ طالباً معوقاً يتابعون دراستهم في مؤسسات التعليم العالي الرواندية. وفي المجال الرياضي، غالباً ما تنظم في رواندا بطولات ومنافسات وطنية وإقليمية ودولية للأشخاص ذوي الإعاقة.

سين - حقوق طالبي اللجوء واللاجئين والعائدين

٥٩- يكفل القانون الرواندي حق اللجوء. ولا يسمح بتسليم الأجانب إلا إذا كان يتماشى مع القانون المحلي و/أو الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها رواندا. وصدقت رواندا على الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، والبروتوكول المتعلق بوضع اللاجئين، واتفاقية الاتحاد الأفريقي التي تحكم الجوانب المحددة لمشاكل اللاجئين في أفريقيا. وقد وقع على الاتفاقية الأفريقية بشأن المشردين وهي الآن في طور التصديق عليها. وبغية استكمال الصكوك المذكورة أعلاه، اعتمدت عدة تدابير تشريعية تشمل القانون المتعلق باللاجئين بصيغته المعدلة والمستكملة بقانون عام ٢٠٠٦.

٦٠- وبفضل الجهود المشتركة التي بذلتها الوزارة المعنية بإدارة الكوارث وباللاجئين والوزارة المعنية بالشؤون الاجتماعية، تُعقد بانتظام اجتماعات ثلاثية مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والبلدان التي يأتي منها اللاجئون إلى رواندا، أو اجتماعات مع المفوضية والبلدان التي تستضيف اللاجئين الروانديين، سعياً إلى إيجاد حلول دائمة لمشكلة اللاجئين. وتضم تلك البلدان أساساً أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وملاوي وزامبيا وكينيا وبوروندي. ويُعرف عن رواندا أنها أعادت أكبر عدد من اللاجئين، يبلغ حوالي ثلاثة ملايين شخص، إلى بلدهم وأعادت توطينهم عقب الإبادة الجماعية في عام ١٩٩٤. وقد أعادت الحكومة توطين العائدين وأعطتهم الأراضي، في حين أن المفوضية قدمت إليهم صفائح حديدية لبناء المأوى. ووفرت وزارة الصحة للعائدين، بالتعاون مع المراكز الصحية المحلية، الرعاية الطبية، بما في ذلك التأمين الصحي المجتمعي. وبناء على التعليمات الوزارية الصادرة في عام ٢٠١٠، يحصل اللاجئون الذين أمضوا ١٥ عاماً في البلد، على بطاقات الهوية، مما يمنحهم الحق في العمل ويحصل أطفالهم من ثم على الجنسية الرواندية.

عين - التعاون مع آليات حقوق الإنسان وسائر الشركاء

٦١- وضعت رواندا، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة، برنامجاً لتوطيد الإدارة الرشيدة والقدرات المؤسسية على الاستجابة لدى ست مؤسسات رئيسية تعنى بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وهي البرلمان والمجلس الوطني للمرأة واللجنة الوطنية للوحدة والمصالحة والمجلس الأعلى للإعلام واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومكتب أمين المظالم. وفي إطار ذلك التعاون أيضاً، أنشئت وحدة لتقديم التقارير لهيئات المعاهدات ضمن وزارة الشؤون الخارجية، ووضعت برنامج لتقديم المساعدة القانونية بغية مساعدة المواطنين الضعفاء أما المحاكم والمؤسسات الإدارية.

٦٢- ورواندا هي أول بلد أخضع نفسه للتقييم الذي أجرته الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران في عام ٢٠٠٥، كما أنها من البلدان التي تقدم بانتظام تقارير دورية عن تنفيذ الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. وتضطلع حكومة رواندا بدور رئيسي في المؤتمرات الدولية لتعزيز حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، كما أنها استضافت منتديات دولية مختلفة تهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان ومنها المؤتمرات المتعلقة بإلغاء عقوبة الإعدام، وتعزيز حقوق المرأة، والتصديق على الصكوك الرئيسية المتصلة بحقوق الإنسان، مثل الميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكومة، وبالحفاظ على البيئة، ومكافحة الإيدز، ومؤتمرات أخرى.

٦٣- وفي إطار التعاون مع إدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام ومع الاتحاد الأفريقي، شاركت رواندا في بعثات شتى لحفظ السلام، تشمل السودان وليبيريا وكوت ديفوار وسيراليون وجزر القمر وهايتي. وتشكل مشاركة الروانديين في قيادة مؤسسات إقليمية لحقوق الإنسان، من قبيل اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب والمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان، دليلاً آخر على التزام رواندا بتعزيز حقوق الإنسان.

٦٤- وشاركت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان كعضو في لجنة التنسيق الدولية لحقوق الإنسان في الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠٠٩. كما أن اللجنة الوطنية عضو في منتدى الكومنولث لحقوق الإنسان وتشغل كذلك منصب نائب رئيس المؤسسات الفرانكوفونية لحقوق الإنسان. أما على الصعيد الإقليمي، فاللجنة الوطنية عضو في اللجنة التوجيهية للشبكة الأفريقية للجان المعنية بحقوق الإنسان وتشغل حالياً منصب الرئيس المؤقت للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في جماعة شرق أفريقيا. وتتعاون اللجنة الوطنية مع المنظمات المحلية المشاركة في تعزيز حقوق الإنسان.

رابعاً - أفضل الممارسات والتحديات والمعوقات

ألف - أفضل الممارسات

٦٥- تقدم الابتكارات الرواندية القائمة على الثقافة مساعدة حمّة في التعامل مع التحديات المتصلة بحقوق الإنسان. وتشمل تلك الابتكارات ما يلي:

(أ) نظام غاكাকা، وهو نظام عدالة تقليدي أعيد إنشاؤه في أعقاب الإبادة الجماعية التي حدثت في عام ١٩٩٤، للمساعدة في معالجة المسائل المتصلة بالإبادة الجماعية. وتمكنت محاكم غاكাকা من تقليص عدد القضايا المتراكمة في مختلف أنحاء البلد بسبب كثرة عدد السكان المتورطين في ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية. وساهم نظام غاكাকা أيضاً مساهمة كبيرة في جهود المصالحة في البلد من خلال التمييز بين المجرمين الحقيقيين والأبرياء، وتحديد الأرقام والأسماء والمواقع الحقيقية للضحايا، فضلاً عن إقامة العدل خلال المحاكمات وإدانة الجناة.

(ب) كانت لجان المصالحة (Abunzi) ولا تزال أساسية في تسوية المنازعات بين الأشخاص. ففي المسائل المتعلقة بالحقوق والمسؤوليات الزوجية، وقضايا الأراضي ونزاع الجوار، وفرت لجان المصالحة للسكان إلى حد كبير الوقت والمال بتجنب اللجوء إلى المحاكم وتقديم التماسات فيما يتعلق بتلك القضايا التي رغم بساطتها تشكل ضرراً لحسن الجوار بين الناس، ما لم تعالج.

(ج) تمثل عقود الأداء (Imihigo) نظاماً وطنياً لتقييم الأداء على أساس النتائج. ويقاس الأداء بناء على المهام المحددة والنتائج المحرزة. ويوقع العمّد على عقود الأداء مع رئيس الجمهورية، بينما يوقع عليها الموظفون الآخرون مع قادتهم. وتسهم عقود الأداء إسهاماً كبيراً في تحسين رفاه السكان.

(د) مجلس الحوار الوطني (Inama y'Igihugu y'Umushyikirano) هو منتدى وطني يشارك فيه الروانديون من جميع مناحي الحياة في مناقشات سنوية تهدف إلى تقييم الكيفية التي تُحكّم بها البلاد وتنفّذ مختلف السياسات والبرامج. ويسمح المجلس للمواطنين بمساءلة القادة عن أداء الولايات المعهودة إليهم.

(هـ) وُضع برنامج Girinka (بقرة لكل أسرة) للارتقاء بالمستويين الاقتصادي والغذائي للفقراء من خلال استهلاك الحليب وبيعه.

(و) نظام Umuganda (أنشطة خدمة المجتمع) الذي يجمع سكان القرى معاً للمشاركة بصورة جماعية في أداء أعمال للمصلحة العامة يجتمعون بعدها لمناقشة مسائل تتعلق بتحقيق الرفاه العام لمجتمعهم.

(ز) نظام *Itorero ry'Igihugu* (التربية المدنية الوطنية) الذي اعتمد مجدداً لتعزيز القيم الثقافية الإيجابية ومساعدة المجتمعات المحلية على المشاركة في البحث عن حلول محلية للتحديات الناشئة.

(ح) البرنامج الوطني لتمكين الفقراء اقتصادياً (*Ubudehe*) الذي استُهل للارتقاء برفاه السكان من خلال توظيفهم في بناء الهياكل الأساسية القروية.

(ط) وبصرف النظر عن أفضل الممارسات القائمة على الثقافة الرواندية، تشمل أفضل الممارسات الأخرى التأمين الصحي الشامل (*Mutuelle de santé*)، وهو برنامج للرعاية الطبية وُضع لتمكين المواطنين من الحصول على المساعدة الطبية للتغلب على التحديات الصحية الجارية.

(ي) دُور الوصول إلى العدالة (*Maison d'accès à la Justice*) التي تيسر فرص حصول الفئات الضعيفة والفقراء على المساعدة القانونية المجانية في جميع المقاطعات الثلاثين في البلد.

(ك) مرصد حقوق الطفل: أصبحت هذه الوحدة هامة في تعزيز حقوق الطفل وحمايتها من خلال التوعية العامة وإنشاء إدارات لرصد حقوق الطفل على المستويات المحلية، بحيث تصبح صلاحيات اتخاذ القرارات لدى الأطفال.

باء - التحديات والمعوقات

٦٦- رغم الجهود الوطنية المبذولة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ما زالت هناك تحديات تُبرز فيما يلي:

(أ) يشكل معدل نمو السكان بنسبة ٢,٨ في المائة تحدياً كبيراً. فمعدل الخصوبة البالغ ٦ أطفال لكل امرأة عال جداً مقارنة مع الكثافة السكانية التي تبلغ ٣٧٣ نسمة في كلم^٢. ويسهم هذا التحدي في تفاقم مشكلة ندرة الأراضي لدى غالبية المواطنين الريفيين الذين يسهمون إلى حد كبير بنسبة ٨٥ في المائة من العمالة في قطاع الزراعة.

(ب) قلة الموارد المتاحة لمعالجة مشكلة الفقر المدقع: تبلغ نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع ٣٣ في المائة في حين أن ٢١,٤ في المائة من الأسر تعيش في فقر نسبي. ويتأثر ٥٤ في المائة من السكان الفقراء تأثيراً مباشراً بالصعوبات الاقتصادية، ويتعرضون للأمراض المتصلة بسوء الظروف المعيشية. وتعرقل مشكلة قلة الموارد التزام الحكومة بمواجهة هذا التحدي.

(ج) عدم وجود آليات مناسبة لحماية الحقوق في القطاع غير الرسمي: ما زال القطاع غير الرسمي معرضاً لتحديات العمالة والمشاكل المتصلة بالعمل. ويمثل القطاع غير الرسمي ٩٣,٨ في المائة من السكان العاملين: بمن فيهم المزارعون والفلاحون العاملون في

أراضي الأسرة (٧١ في المائة)، والعمال الزراعيون المأجورون (٦ في المائة)، وخدم المنازل (١٥,٢ في المائة)، وغيرهم. وما انفكت هذه الفئات من العمال تنتظم في إطار تعاونيات. ويحمي قانون العمل هؤلاء العمال في المسائل المتصلة بالصحة والتأمين، بيد أن هناك حاجة إلى آليات أخرى لحمايتهم فيما يتعلق بالمعاشات التقاعدية والضمان الاجتماعي.

(د) **عدم رغبة أو عدم التزام العديد من الدول فيما يتعلق بوقف مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية الفارين الموجودين في أقاليم تلك الدول وتقديمهم إلى العدالة، مما يشجعهم على مواصلة حملتهم الخبيثة ضد الجهود التي تبذلها الحكومة الرواندية من أجل تحقيق المصالحة في البلد وتنميته.** فهناك عشرات الآلاف من أفراد ميليشيات إنتيراهاموي (*Interahamwe*) والجنود الحكوميين السابقين، الذين ارتكبوا جرائم الإبادة الجماعية ضد التوتسي في عام ١٩٩٤، يقيمون في مخيمات بالقرب من الحدود الرواندية في البلدان المجاورة ويشكلون تهديداً حقيقياً للسلام والأمن في رواندا وفي المنطقة بأسرها.

خامساً – الأولويات الوطنية الرئيسية التي حددتها الجهات المعنية، والمبادرات والالتزامات التي ينبغي أن تتعهد بها الدولة المعنية

٦٧- تتمثل أولويات رواندا الرئيسية في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها فيما يلي: فالإجراء الأول ذو الأولوية في مجال تعزيز حقوق الإنسان في رواندا هو زيادة الاستثمار في المناطق الريفية من أجل القضاء على الفقر المدقع ومن ثم تحسين ظروف عيش السكان. وتشمل الإجراءات الأخرى ذات الأولوية تعزيز إدارة استخدام الأراضي؛ ومراقبة نمو السكان من خلال تنظيم الأسرة؛ واعتماد السياسة العامة المتعلقة بحقوق الإنسان فضلاً عن خطة العمل الوطنية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها؛ وتوعية الممارسين القانونيين لزيادة استخدام الصكوك الدولية لحقوق الإنسان؛ وإرساء آليات لزيادة حماية العمال في القطاع غير الرسمي، بما في ذلك تحديد الحد الأدنى للأجور.

سادساً – التطلعات في مجال بناء القدرات والمساعدة التقنية التي تقدمها و/أو توصي بها الجهات المعنية

٦٨- تحتاج رواندا إلى مساعدة إجرائية للاضطلاع بالأولويات الوطنية الرئيسية المذكورة أعلاه من أجل زيادة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وتحتاج رواندا أيضاً إلى المساعدة نفسها في مجال التعليم ولتغيير عقليات السكان لكي يعرفوا حقوقهم؛ كما تحتاج إليها للاعتراف ومقاضاة مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية الذين استقروا في مختلف أنحاء العالم ويتحركون بحرية، بحثاً عن فرص لتقويض إنجازات رواندا في مجال السلام والوحدة والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

سابعاً - خاتمة

٦٩- تلتزم حكومة رواندا بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على النحو المبين في هذه الورقة. وليس هناك شك في أن إنجازات رواندا في مجال حقوق الإنسان على الصعيد الميداني تبلغ من الأهمية قدراً يعجز هذا التقرير عن توضيحه، لأن العدد المحدود من الصفحات لا يتيح إمكانية إدراج جميع البيانات والشهادات، ولأن آليات جمع البيانات والإحصاءات تواجه مشاكل في بعض مناطق البلد. ومع ذلك ثمة ما يسرُّ لأن رواندا ستحقق معظم الأهداف الإنمائية للألفية قبل عام ٢٠١٥، بما فيها القضاء على الفقر المدقع والجوع وتعميم التعليم الابتدائي وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وضمان الاستدامة البيئية. وفضلاً عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية قبل حلول موعدها النهائي، أنشأت رواندا أيضاً مؤسسات مختلفة كما هو مبين في هذه الورقة، للمساعدة على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على جميع أصعدة المجتمع الرواندي. ومن أحدث هذه المؤسسات المجلس الاستشاري الرواندي للحكومة، وفرقة العمل المعنية بالإبلاغ بموجب المعاهدات. وتعمل المؤسسات حالياً، في إطار التعاون مع المعهد الوطني للإحصاء، على جمع بيانات إحصائية حقيقية في كل المجالات المتصلة بالإدارة الرشيدة وحقوق الإنسان.

٧٠- وستعد التقارير المقبلة المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في رواندا على نحو أسهل وستتضمن قدراً أكبر من الإحصاءات. وبصرف النظر عن المؤسسات الحكومية، ما انفكت منظمات المجتمع المدني والمنظمات المحلية غير الحكومية تهتم بحقوق الإنسان وتقديم التقارير بموجب المعاهدات. فهي لا تشارك فقط في إعداد التقارير الحكومية، وإنما تعد أيضاً تقاريرها الموازية وترسلها إلى هيئات المعاهدات المعنية. بيد أن بعض المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية تبالغ، في بعض الحالات، في وصف التحديات القائمة، في تقاريرها الموازية، مما يشكل في نهاية المطاف تحدياً قائماً بذاته، ذلك أن وسائل الإعلام والمنظمات الأخرى التي لديها جدول أعمال متحيز، تستغل تلك التقارير وتشوه صورة رواندا. وبعد مضي ستة عشر عاماً على الإبادة الجماعية ضد التوتسي في عام ١٩٩٤، تحقق الكثير في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في رواندا. غير أن هذه عملية مستمرة ما زالت قابلة للتحسين. وترحب رواندا بتوصيات مجلس حقوق الإنسان والدول الشريكة.